

المسح السداسي حول الاستثمار

السداسية الثانية من سنة 2019

نتائج المسح السداسي المتعلق بسبر آراء رؤساء
المؤسسات الخاصة حول وضع الاستثمار في
قطاع الصناعات المعملية

السداسية الثانية من سنة 2019: الوضع الحالي

السداسية الأولى من سنة 2020: الآفاق

P 0108

بيان صحفي

Communiqué de Presse

يبرز تقييم أصحاب المؤسسات الصناعية العملية المستجوبين خلال شهر ديسمبر 2019 استقراراً في مستوى الجملي للاستثمار خلال السداسية الثانية من سنة 2019 بالمقارنة مع السداسية الأولى من نفس السنة. كما تبرز توقعات أصحاب المؤسسات الصناعية حول تطور الاستثمار الجملي تواصل الاستقرار خلال السداسية الأولى من سنة 2020 بالمقارنة مع السداسية الثانية من سنة 2019.

السؤال: كيف تقيمون تطور الاستثمار بالنسبة لمؤسستكم خلال السداسي الثاني من سنة 2019 والسداسي الأول من سنة 2020: (ارتفاع- استقرار- انخفاض)؟

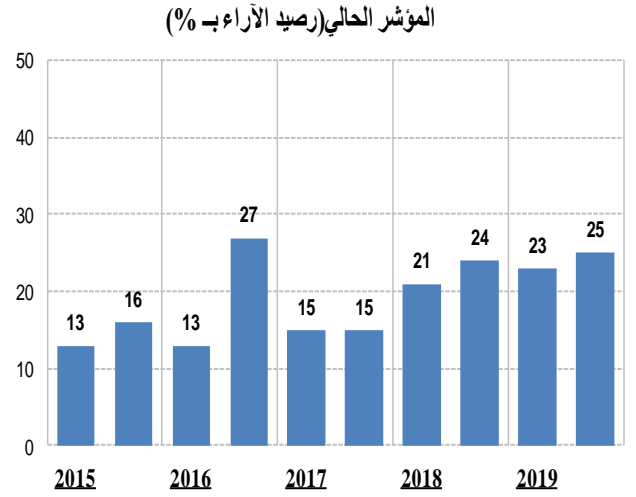
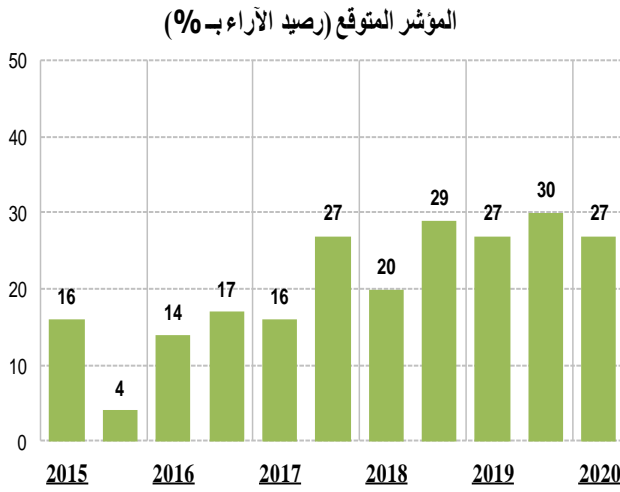
1- تطور الاستثمار الجملي

بين تقييم أصحاب مؤسسات الصناعات العملية استقراراً في مستوى الاستثمار الجملي المسجل خلال السداسية الثانية من سنة 2019 بالمقارنة مع السداسية الأولى من نفس السنة، حيث مر رصيد الآراء من 23% إلى 25% بين السداسيتين.

2020	2019		2018		2017		2016		2015		
السداسي	السداسي		السداسي		السداسي		السداسي		السداسي		
الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	
	25	23	24	21	15	15	27	13	16	13	المؤشر الحالي
27	30	27	29	20	27	16	17	14	4	16	المؤشر المتوقع

بالنسبة للسداسية الأولى من سنة 2020 يتوقع أصحاب المؤسسات تواصل الاستقرار في مستوى الاستثمار، حيث مر رصيد الآراء المتوقع من 30% خلال السداسية الثانية من سنة 2019 إلى 27% خلال السداسية الأولى من سنة 2020.

تطور رصيد الآراء حول وضع وآفاق الاستثمار لمجمل قطاعات الصناعات المعملية



1- تطور الاستثمار حسب قطاع النشاط

تبرز نتائج المسح السداسي للاستثمار في قطاع الصناعات المعملية استقرارا في مستوى الاستثمار في قطاع صناعة النسيج والملابس والجلد (من 17 % إلى 13%). أما في ما يخص قطاع الصناعات الغذائية والفلاحية وكذلك قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور فتبرز النتائج تطورا إيجابيا في الاستثمار حيث سجل رصيد آراء أصحاب المؤسسات خلال السداسية الثانية من سنة 2019 بالمقارنة بالسداسية الأولى من نفس السنة على التوالي ارتفاعا من 8% إلى 28% و من 29% إلى 34%. في المقابل، سجل رصيد آراء أصحاب المؤسسات حول تطور الاستثمار انخفاضا في قطاع الصناعات الكيماوية (من 36% إلى 25%) وقطاع الصناعات المختلفة (من 13% إلى 5%) وكذلك قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (من 34% إلى 29%).

وفيما يخص الاستثمار المرتقب خلال السداسية الأولى من سنة 2020، يبدي أصحاب المؤسسات آراء أقل تفاؤلا بالنسبة لبعض القطاعات حيث من المرتقب أن يسجل مستوى الاستثمار انخفاضا بالنسبة لقطاع الصناعات المختلفة (من 41% إلى 10%) وقطاع الصناعات الغذائية والفلاحية (من 30% إلى 21%) وكذلك قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (من 37% إلى 33%)، أما قطاع الصناعة الكيماوية فانه من المتوقع أن يشهد هذا القطاع استقرارا على مستوى الاستثمار. في المقابل، تشير النتائج أنه من المرتقب أن يسجل قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور وكذلك قطاع صناعة النسيج والملابس والجلد ارتفاعا في الاستثمار حيث من المتوقع أن يمر الرصيد على التوالي من 29% إلى 34% و من 14% إلى 26%.

رصيد الآراء حول الاستثمار حسب قطاع النشاط

2020	2019		2018		2017		2016		2015			
السداسي	السداسي		السداسي		السداسي		السداسي		السداسي			
1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1		
المؤشر الحالي												
	25	23	24	21	15	15	27	13	16	13	مجمّل قطاعات الصناعات المعملية (*)	
	28	8	26	19	10	11	31	20	31	27	الصناعات الغذائية والفلاحيّة	
	13	17	16	15	10	6	8	7	3	-1	صناعة النسيج والملابس والجلد	
	5	13	15	-1	-7	5	22	-8	11	-6	صناعات مختلفة	
	25	36	30	21	5	12	39	14	9	20	الصناعات الكميائية (1)	
	34	29	27	14	-7	-19	12	4	16	6	صناعة مواد البناء والخزف والبلور (2)	
	29	34	26	41	49	48	35	26	11	12	الصناعات الميكانيكية والكهربائية	
المؤشر المتوقع												
	27	30	27	29	20	27	16	17	14	4	16	مجمّل قطاعات الصناعات المعملية (*)
	21	30	13	11	22	31	33	17	23	-4	19	الصناعات الغذائية والفلاحيّة
	26	14	9	12	8	5	8	10	-7	-4	8	صناعة النسيج والملابس والجلد
	10	41	34	34	7	33	7	-4	15	23	3	صناعات مختلفة
	25	22	25	23	6	29	7	1	16	4	30	الصناعات الكميائية (1)
	43	29	31	43	4	-16	19	32	22	-3	15	صناعة مواد البناء والخزف والبلور (2)
	33	37	45	53	46	46	9	37	2	8	13	الصناعات الميكانيكية والكهربائية

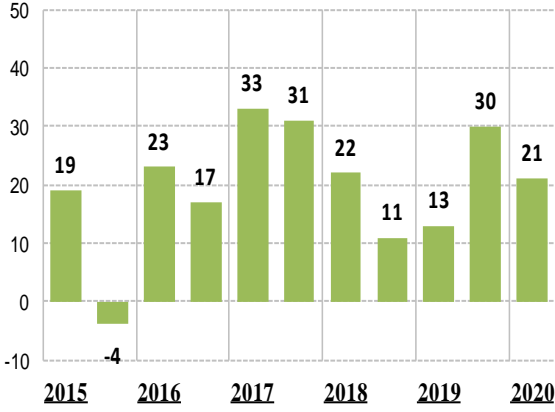
(*) قطاع الصناعات المعملية دون احتساب قطاع تكرير النفط.

(1) قطاع الصناعات الكميائية حسب التصنيف التونسي للأششطة 2002 يقابل قطاع الصناعات الكميائية حسب تصنيف التونسي للأششطة 1986 دون احتساب قطاع المطاط.

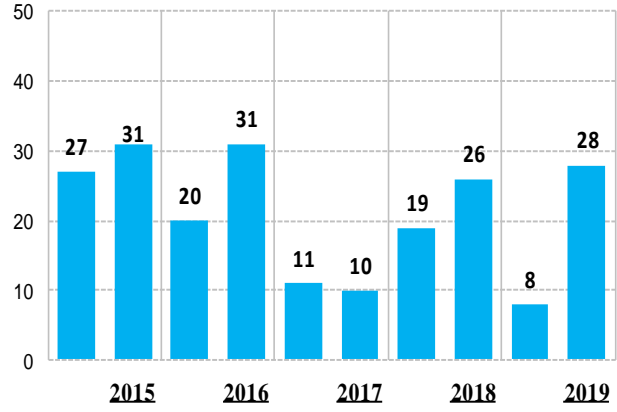
(2) قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور حسب التصنيف التونسي للأششطة 2002 يقابل قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور حسب تصنيف التونسي للأششطة 1986 دون احتساب قطاع استخراج الأحجار للبناء وقطاع استخراج الرمال والصلصال.

الصناعات الغذائية والفلاحية

المؤشر المتوقع (رصيد الآراء بـ %)

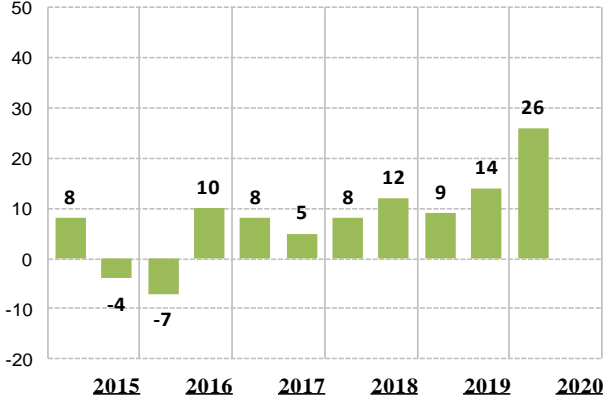


المؤشر الحالي (رصيد الآراء بـ %)

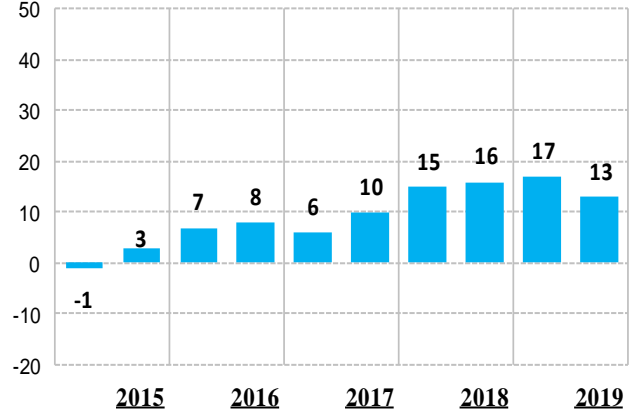


صناعة النسيج والملابس والجلد

المؤشر المتوقع (رصيد الآراء بـ %)

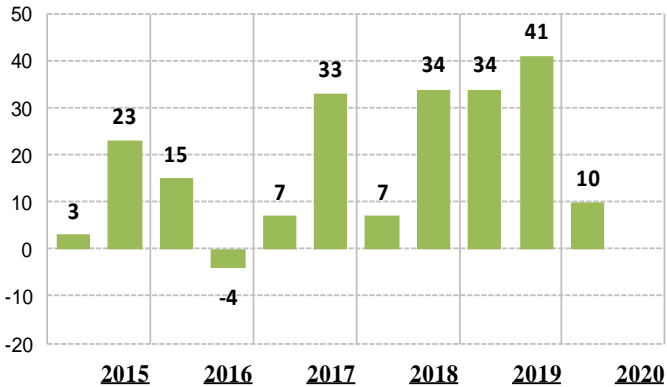


المؤشر الحالي (رصيد الآراء بـ %)

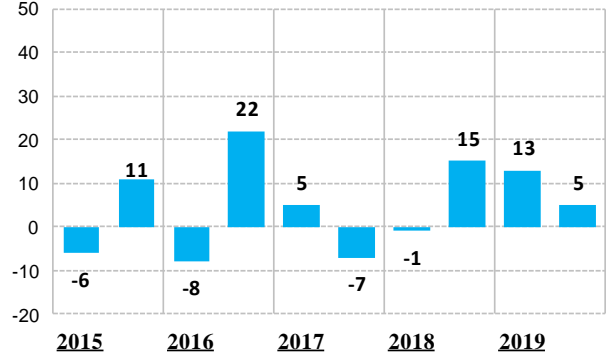


الصناعات المختلفة

المؤشر المتوقع (رصيد الآراء بـ %)

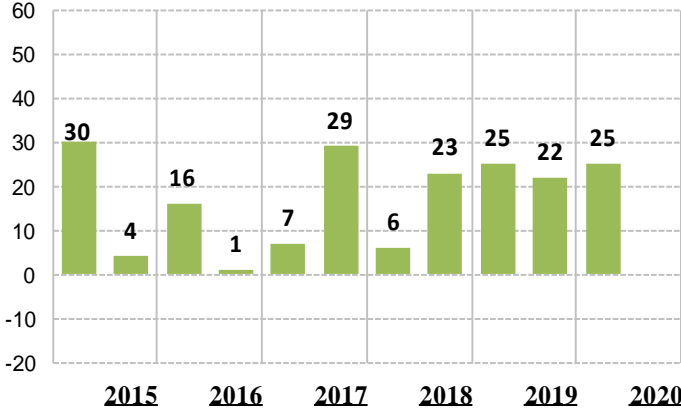


المؤشر الحالي (رصيد الآراء بـ %)

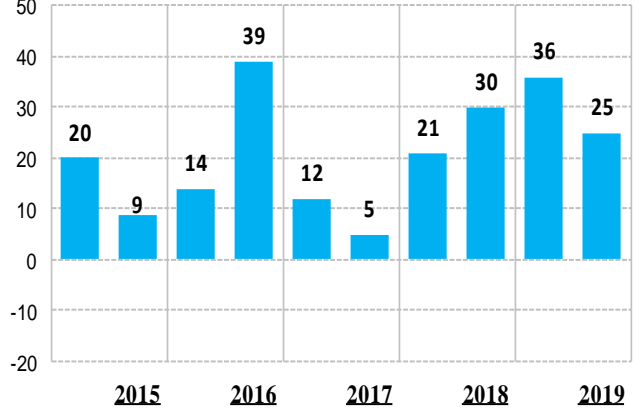


الصناعات الكيماوية

المؤشر المتوقع (رصيد الآراء بـ %)

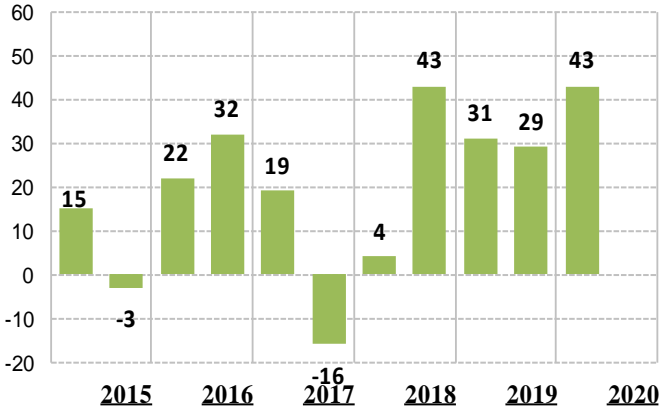


المؤشر الحالي (رصيد الآراء بـ %)

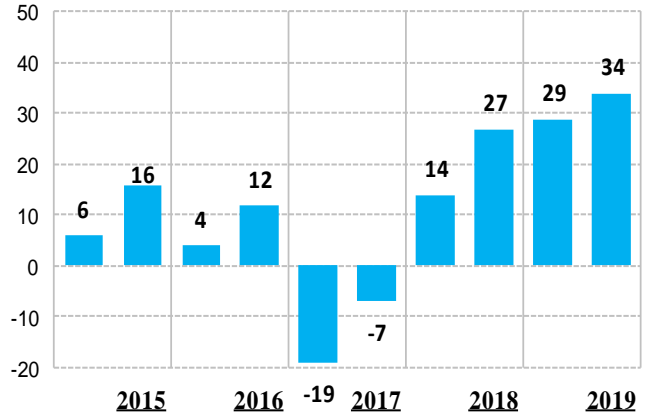


الصناعات المنجمية الغير معدنية

المؤشر المتوقع (رصيد الآراء بـ %)

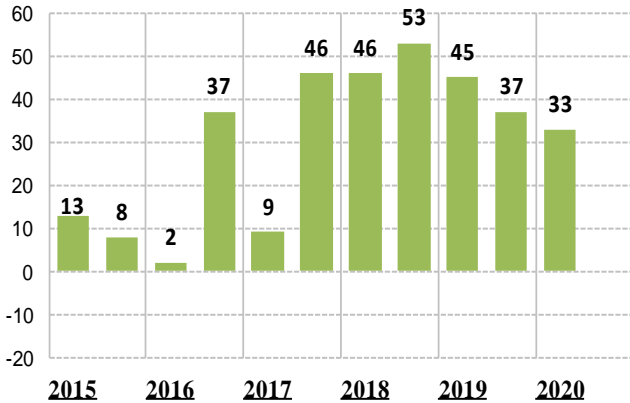


المؤشر الحالي (رصيد الآراء بـ %)

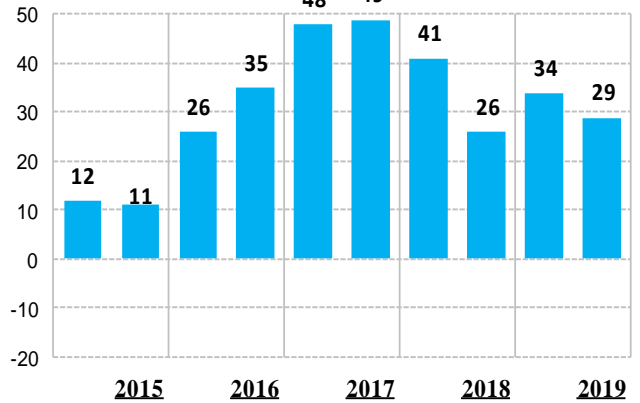


الصناعات الميكانيكية والكهربائية

المؤشر المتوقع (رصيد الآراء بـ %)



المؤشر الحالي (رصيد الآراء بـ %)



المنهجية

تحتوي هذه الوثيقة على النتائج المتعلقة بعملية سبر آراء رؤساء مؤسسات الصناعات المعملية حول وضع الاستثمار في هذه القطاعات. وأنجز هذا المسح خلال شهر ديسمبر 2019 لدى عينة مكونة من 850 مؤسسة في قطاع الصناعات المعملية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسوحات الظرفية حول الاستثمار قد انطلقت منذ السداسي الثاني من سنة 2001. وتتمثل نتائج هذا المسح في شكل سلاسل سداسية متعلقة برصيد آراء (1) (solde d'opinion) أصحاب المؤسسات حول الاستثمار التي تم تصنيفها إلى صنفين:

- الصنف الأول من المؤشرات يتعلق بوضع الاستثمار الخاص خلال السداسية الثانية من سنة 2019.
 - الصنف الثاني من المؤشرات يخص توقعات الاستثمار للفترة الموالية للمسح أي السداسية الأولى من سنة 2020.
- ويهدف المسح السداسي حول الاستثمار وآفاقه بالخصوص إلى تقييم تطور الاستثمار الحالي للقطاع خلال السداسية التي تسبق إنجاز المسح وتقدير آفاق تطور هذا الاستثمار خلال السداسية الموالية حسب توقعات الصناعيين.

(1) رصيد آراء أصحاب المؤسسات هو الفارق بين النسبة المئوية من المؤسسات التي تصرح بتطور إيجابي (ارتفاع في الاستثمار) ونسبة المؤسسات التي تصرح بتطور سلبي (انخفاض في الاستثمار).